ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 946- 984.

التقارير السرية لمصلحة الربط للشمال الإفريقي SLNA واندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 في الجزائر.

بكار محمد
جامعة حسيبة بن بوعلي/الشلف
medbekkar1961@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/01/01؛ تاريخ القبول: 2020/10/26

The Confidential Reports Of Service Link North African SLNA And the Outbreakg The First of November 1954 Revolution In Algeria

Abstract:

The Algerian revolution was launched thanks to the elements fought in the ranks of the special organization under the banner of the MTLD and Massali Al-Hadj. Muhammad Boudiaf group were able to lead the armed revolution after the founding the CRUA and work at the behest of the national elements residing in Cairo, headed by Ahmed Ben Bella.

The surprise was great in November 1, 1954 for the colonists and the colonial administration. The latter demanded military reinforcements to suppress the revolution, but the Algerian revolution managed to bypass colonial plans by distributing operations Across the homeland, and the opening of political representation abroad in the Egyptian capital, Cairo is what helped the Algerian revolution and victory.

key words: Algéria; Révolution; November; MTLD; SLNA.

الملخص:

انطلقت الثورة الجزائرية بعناصر مجهولة ناضلت في صفوف المنظمة الخاصة المنطوية تحت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بزعامة رئيسها مصالي الحاج. وتمكن محمد

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 946- 984.

بوضياف وجماعته من قيادة الثورة المسلحة بعد تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل بإيعاز من العناصر الوطنية المقيمة في القاهرة على رأسها كل من أحمد بن بلة وأحمد محساس حسب التقارير الفرنسية.

كانت المفاجأة عظيمة يوم 1 نوفمبر 1954 بالنسبة للمعمرين والإدارة الاستعمارية، هذه الأخيرة طلبت تعزيزات عسكرية لقمع الثورة المرفوضة من قبل الاستعمار الاستيطاني الذي تفنن في فتح باب الاغتيالات والاعتقالات والاختطاف والتعذيب بكل الأشكال والوسائل المتاحة، لكن الثورة الجزائرية استطاعت تجاوز مخططات الاستعمار بتوزيع العمليات عبر الوطن، وفتح التمثيل السياسي في الخارج خاصة بالعاصمة المصرية القاهرة وهذا ما ساعد الثورة وحصولها على مساعدات واعتراف الجامعة العربية بها.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ الاستعمار؛ ثورة؛ نوفمبر؛ جبهة التحرير الوطني.

مقدمة:

إن هذا الموضوع يندرج ضمن مواضيع التاريخ الوطني المعاصر، حددنا إطاره سنة 1954 بمناسبة انطلاق ثورة الفاتح من نوفمبر. لقد كتب الكثير عن هذه الحادثة التاريخية المهمة، لكن لم نعرف كل الحقائق إلا لما فتحت فرنسا بعض العلب الأرشيفية للباحثين والجمهور، وهو الأمر الذي مكننا من اكتشاف البعض منها المتعلقة بالثورة المظفرة حتى نعزز الرصيد التاريخي للجزائر المعاصرة.

لقد اختلفت الرؤى حول انطلاقة هذه الثورة، فالرافضون هم كثر من جانب المعمرين الأوربيين، ومن جانب الإدارة الاستعمارية وصحافتها، ومن جانب الشخصيات العسكرية والمدنية الفرنسية إلى جانب المواقف المخزية لبعض عواصم الدول الغربية التي لم تتقبل الأمر باعتبار أن فرنسا دولة حليفة لها دون مراعاة المواثيق الدولية والأممية حول قضية تصفية الاستعمار. ومن هذا

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 946- 984.

الواقع طرحنا الإشكالية التالية للموضوع: كيف كان موقف الاستعمار من اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 حسب تقارير مصلحة الربط للشمال الإفريقي؟

أما أهداف الموضوع فقد حددناها في ما يلي:

- كتابة تاريخ انطلاقة الثورة بالاعتماد على النصوص الأرشيفية الجديدة المفتوحة للباحثين.

- كشف مواقف الإدارة والسلطة الاستعمارية وتعاملها مع الثورة الجزائرية.

- إبراز مدى التسلط الاستعماري بعد اندلاع الثورة.

- التعرف على استراتيجية الثورة في الأشهر الأولى من انطلاقتها.

وفي هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج السردي في ذكر ما احتوته تقارير مصلحة الربط للشمال الإفريقي خاصة بعد ترجمتها، ووظفنا المنهج التحليلي لتحليل ما جاء فيها حسب ما عرفته أحداث الجزائر قبل وبعد انطلاق الثورة الجزائرية، ولمعرفة فحوى هذه التقارير السرية والموقف الحقيقي للاستعمار وما هو رد فعله تجاه الثورة بعدما اتخذت إجراءاته مسارا عنيف وبعدا غير إنساني.

من خلال التقارير السرية لمصلحة الربط للشمال الإفريقي (SLNA) التي تحصلنا عليها بأرشيف ما وراء البحار (A.O.M) بمركز مدينة إيكس بروفانس الفرنسية، ظهرت حقائق ومعطيات جديدة في الغالب، لكنها حملت بعض الأخطاء تحتاج إلى مراجعة، فمثلا تبين هذه التقارير أن قبيل تفجير الثورة، لم يكن قادة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وعلى رأسهم مصالي الحاج على درجة من الوعي بخطورة المرحلة وما تقتضيه من تجنيد خاصة تلك الملاحقات التي طالت ما تبقى من مناضلي صفوف المنظمة الخاصة منذ اكتشاف الأمن الفرنسي أمرها عام 1950. وحسب ما جاء في التقارير أن هذا الوضع عزز بوادر الفراق والانشقاق بين الإخوة، لكن الحقيقة أن وضعية البعض من

المناضلين السرية والخوف من الاعتقال هو الذي حسم الأمر لصالح المنظمة الخاصة، وهو الجناح الذي أطلق الثورة بعد فشل اتصالاته مع قيادة الحزب وبالأخص مصالي الحاج الذي رفض المبادرة.

إن حزب انتصار الحريات الديمقراطية لم يعرف الاستقرار بعد الخلاف الذي دب بين جناح مصالي الحاج والجناح الرافض لسلطة الزعيم الأبوية الذي كان وراءه أعضاء اللجنة المركزية للحزب على رأسهم حسين لحول. ورغم المحاولات المتعددة للجناح المحايد للم شمل أشلاء الحزب من خلال تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) إثر محاولة جمع واحتضان الجميع في مارس 1954، إلا أن هذا المشروع فشل خلال زيارة مصطفى بن بولعيد من المنظمة الخاصة لمصالي الحاج بباريس. لقد تمسك البعض بتعنتهم، وتشددوا في مواقفهم نتيجة قصر بصيرتهم، مما عجل في النهاية إلى اتفاق البعض من الشباب المتحمس من المنظمة الخاصة على تنظيم اجتماع لهم المعروف تاريخيا بـ(لجنة 22) في شهر جوان 1954، وتحمل هؤلاء على عاتقهم مسؤولية تنظيم الثورة والدفع بها ليحتضنها الشعب، وعينوا لهذا الغرض قادتها حسب المناطق الخمس الموزعة عبر التراب الوطني. لم يكن هؤلاء من الوجوه المعروفة حزبيا أو حتى شعبيا، لكن ثقل المهمة حفزتهم على الإصرار والعمل بروح جماعية لجعل المستحيل حقيقة، حيث كلل جهدهم بميلاد الثورة التحريرية المظفرة يوم أول نوفمبر 1954.

- الوضع العام قبيل انطلاق ثورة أول نوفمبر 1954:

لقد كان لتصدع الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية مفعوله السياسي على مستقبل الجزائر، وقد أضحى أمل المواجهة مع الاستعمار واجب على خلفية اكتشاف أمر المنظمة الخاصة التي أنشأها الحزب عام 1947، حيث أثمرت الملاحقات البوليسية إلى زج نحو 400 من نشطاء هذه الحركة في السجن وهذا ما جعل المؤرخ محمد حربي يفتخر آنذاك بمناضلي حركة الانتصار الذين ظنوا أن الوحدة قادرة على حل وضعيتهم في ظروف كانت فيها وحدة الأحزاب من أجل الاستقلال قضية مستحيلة. وحسب رأيه

فإن تحقيق هدف الاستقلال لا يمكن تحقيقه إلا من قبل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية» (Mohammed.Harbi, 8) .1998:1

أمام هذا التحدي الجديد الذي طال انتظاره تحاشى الاستعمار وإدارته الاعتراف بالواقع الجديد الذي فرض عليه داخل المستعمرة، وكانت التقارير السرية تتابع باهتمام الوضع الجديد غير المألوف، فمثلا كانت مصلحة الربط للشمال الإفريقي (SLNA) وهي جهاز مخابراتي فرنسي ترصد أخبار والمناضلين الجزائريين ثم الثورة بشكل يومي منذ سنة 1948 وهي سنة تأسيسها خلفا لجهاز مركز الاستعلام والدراسات(C.I.E).

كما نجد أن هذه التقارير قد جمعت في ملفات شهرية وسنوية هي رصيد هام للباحثين المتخصصين في الثورة الجزائرية ما بين 1954-1962 أعدتها عناصر المخابرات الفرنسية بالاعتماد أيضا على بعض العملاء من الجزائريين الذين تعاملوا مع هذه المصلحة كمتعاونين أو تحت ضغط التعذيب والخوف من طائلة العقوبات والسجن. ففي شهر سبتمبر 1954، كانت هناك بعض المواجهات بين المصاليين والمركزيين في عدة مدن بالشرق الجزائري حسب تقارير مصلحة الربط للشمال الإفريقي، وكان سبب هذه المناوشات هو صدور العدد الأول من جريدة لسان حال المركزيين أتباع حسين لحول سميت بـالأمة الجزائرية (La Nation Algérienne). كان هذا كافيا ليثور بائعي جريدة (الجزائر الحرة) التابعة لأنصار مصالي الحاج، ومن المدن التي ذكرتها التقارير المعنية بهذه الفتنة هي: مدينة سكيكدة يوم 5 سبتمبر 1954، وعنابة في اليوم نفسه، وقسنطينة يومي 15 و18 سبتمبر، ولم يتم الاتفاق بين باعة الجريدتين وعودة الهدوء إلا في نهاية شهر سبتمبر. (A.O.M Septembre, 1954:13-17). وفي مدينة قالمة أشارت التقارير أن الأعداد الخاصة بجريدة (الأمة) لم تباع تحت ضغط أنصار المركزيين، كما شهدت عدة قسمات حركة انتصار الحريات ركودا في النشاط، وبقيت البعض منها محافظة على الولاء لمصالي، أما

الأخرى فعينت رؤساء جدد من المركزيين (A.O.M Septembre, 1954 :17-20).

بعد الصراع السياسي المرير في صفوف الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، انفرد الجناح العسكري للحزب (المنظمة الخاصة) بتنظيم الثورة وانطلاقتها كما أشرنا لقطع الصلة بالاستعمار وأذنابه. كانت فرنسا بواسطة بيير منديس فرانس (Mendes France)، رئيس مجلس الجمعية الوطنية، تأمل في بناء دولة كبرى في هذه الفترة، وفتح التمثيل البرلماني داخل مستعمرات ما وراء البحار، لكن كل هذا لم يعد كافيا لإقناع الشعب الجزائري بفرنسا وإصلاحاتها، حيث كان في أمس الحاجة إلى فرصة لإعلان الثورة ورد الاعتبار للجزائريين.

وحسب ما تضمنته التقارير السرية للجيش البري الفرنسي من جهتها، فإن مبادرة تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل قد تمت في القاهرة من قبل قدماء مناضلي المنظمة الخاصة الفارين(بن بلة، آيت أحمد، خيضر). هؤلاء المقيمين في القاهرة هم الذين كتبوا رسالة إلى أصدقائهم القدماء في المنظمة الخاصة بباريس من أجل تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، واقترحوا عليهم اختيار مناضلين من قدماء المنظمة الخاصة، وعليه فإن هذا هو أول منشور كتب في القاهرة، وأعيد نشره في الجزائر(A.W.C, 1990:530).

وقد نشر تقريرا آخر للجيش البري الفرنسي يوم 18 ماي 1954 تحت رقم: NA3 1107 يحمل أسماء العناصر الجزائرية المؤسسة لـ (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) منهم: أحمد محساس من العلمة، وأحمد بن محمد المعروف بماروك من مليانة، وديدوش مراد. وحسب التقرير الفرنسي، فإن الأخيرين قد انسحبا من اللجنة الثورية للوحدة والعمل للانضمام إلى أتباع مصالي. وفي الجزائر، فإن المنشط الرئيسي كان محمد بوضياف يساعده السيد عيشاوي الذي كان وراء ظهور نشرية (Le Patriote)، وكانت التقارير تعلم أن هؤلاء المناضلين كانوا مع تنظيم جناح عسكري بعدما قام بوضياف بتفتيش السلاح المتوفر لدى قدماء المنظمة الخاصة، ولم يجد إلا 30 رشاشا، وأن أغلب السلاح كان موجود في مناطق

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 946- 984.

القطاع القسنطيني والأوراس (A.W.C, 1990: 530)، لكن يبدو أن التقرير لم يكن دقيقا في محتواه لكونه تجاهل وجود اسم ديدوش إلى غاية اندلاع الثورة. ومن خلال التقارير نلاحظ وجود عملاء من الجزائريين، فحسب واحد منهم لم يذكر اسمه، يتساءل إذا كانت الوضعية الحالية قد تسفر على أعمال إرهابية ترتكبها عناصر غير مسؤولة (A.W.C, 1990:530).

وفي ما جاء في تقارير مصلحة الربط للشمال الإفريقي (SLNA) لشهر أوت 1954، ذكرت أن هناك اهتمام كبير للصحف والإذاعات في أغلب الدول العربية بما يحدث بمنطقة الشمال الإفريقي وعلى وجه الخصوص ما يحدث بالجزائر، حيث أعلنت إذاعة القاهرة أن الجامعة العربية ستعرض القضية الجزائرية في الجلسة القادمة لهيئة الأمم المتحدة، وأن الجامعة العربية ستدرس القضية الجزائرية أيضا يوم 7 سبتمبر خلال اجتماع اللجنة. (A.O.M Septembre, 1954:10) واعترفت تقارير ذات المصلحة المخابراتية أن الصراع بين المصاليين والمركزيين استغله الجناح الثالث الذي يعرف بالجناح المحايد، هذا الجناح هو الذي أسس اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA)، وكان يعمل في سرية لاستقطاب مناصرين جدد له لمباشرة العمل الإرهابي حسب قولها، وذكرت التقارير حسب بعض المعلومات لديها تقول أن هذا الجناح قليل التعداد (A.O.M Août, 1954:15).

أشارت التقارير السرية (SLNA) أن الجناح المصالي تعزز بإصدار العدد الأول من جريدة أسبوعية باللغة العربية يوم 24 أوت وهي«صوت الشعب» (La Voix du Peuple) كما سجلت التقارير لهذا الشهر أقوال وتصريحات البعض من مناضلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تشير إلى التحول الكبير في هذه الحركة قبيل اندلاع الثورة الجزائرية(AOM Août, 1954:16). وصرح النائب الجزائري قاضي ميلود أن الاستعمار قد ضيع سرعته، لأن الشعوب المستعمرة تنتفض، وعلى الشعب الجزائري أن يتحد لنيل الحقوق نفسها لشعوب الهند الصينية وتونس والمغرب. وأضاف النائب الجزائري:« التاريخ يسير ولا يمكن لأحد إيقافه»

(A.O.M 1954, Août:17). ومن جهته صرح أحمد بومنجل من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري معاتبا سلطات باريس:« على السيد منديس فرانس أن يقوم في الجزائر بما قام به في الهند الصينية، تونس والمغرب». (AO.M Août, 1954 :20.) أما فرحات عباس رئيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فقد صرح بما يلي:« الحرية والديمقراطية لا يمكن تحقيقهما إلا بنضال شعبنا» (A.O.M Août, 1954 :20). وتعليقا على ما صرح به فرحات عباس، اعتبرت تقارير (SLNA) أن قصده بالنضال يعني النضال السياسي، لكونه صرح من قبل أنه ذهب إلى القاهرة ولم يطلب تسليمه السلاح للإعلان عن الثورة في الجزائر، وأنه يأمل إنهاء سفك الدماء في المغرب (A.O.M Août, 1954:20).

قبل اندلاع الثورة ذكرت مصلحة (SLNA) لشهر أكتوبر أن نشاط الخارجون عن القانون تناقص مع بداية هذا الشهر انتظارا لتفجير أول نوفمبر (A.O.M Octobre, 1954 : 13-19)، ووصفت التقارير العمليات الأولى للثورة، حين علقت عليها أنها كانت عمليات إرهابية وتم احتوائها في النهاية، وبينت أنها كانت غير مجدية في مناطق كثيرة وهذا إنما يدل على أنها نظمت بشكل ارتجالي. وذكرت التقارير أنها سجلت دخول وفود الخارجين عن القانون منذ شهر أوت قادمين من تونس(A.O.M Novembre, 1954:13).

- انطلاق الثورة:

حين انطلقت الثورة الجزائرية في شهر نوفمبر 1954، حاول الجيش الفرنسي ومخابراته بشتى الطرق القضاء عليها في المهد، وبينما كان الجو السياسي يتسم بالعقم والخوف، اختارت الإدارة الاستعمارية الحل العسكري لتكريس مبدأ القوة، وفرض منطق حرب كانت غير متكافئة عوض الجنوح إلى حل القضية الجزائرية سلميا وفتح باب المفاوضات للتقليل من الأضرار وتجنب المواجهة مع جبهة التحرير الوطني، كما كانت مصلحة الربط للشمال الإفريقي (SLNA) التابعة للأجهزة الأمنية الفرنسية المعروفة سابقا بمركز الاستعلامات والدراسات (CIE) كما أشرنا، قد سجلت دخولها الحرب مبكرا عبر رصد المعلومات وإعداد التقارير المحذرة

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 946- 984.

للسلطات وملاحقة المشبوهين بتنظيم وقيادة الثورة التحريرية، كما تابعت هذه المصلحة تحركات المناضلين الجزائريين عبر مكاتبها والوشاة خاصة التابعين لها، ونقلت للإدارة الاستعمارية تقارير يومية حملت الكثير من المعلومات عن الثورة الشخصيات الجزائرية.

وإلى جانب هذا تضمنت التقارير ذكر الوسائل المسخرة لإخماد الثورة والنيل من عزيمة الرأي العام الجزائري بتضخيم عدد القتلى والجرحى في صفوف جيش التحرير الوطني في الجبال والفدائيين داخل المدن عبر كامل الوطن بغية نشر الرعب ودفع المترددين إلى الاستسلام، لكن جبهة التحرير الوطني انتهجت سياسة مضادة لتفويت الفرصة على الاستعمار وأجهزته الأمنية وذلك برفع معنويات الجنود، ودفع المناضلين الجزائريين إلى التضحية. وعن يوم الفاتح من شهر نوفمبر علقت مصلحة الربط للشمال الإفريقي:« إن سرعة العمليات قد أحدثت الهلع والحيرة وسط المعمرين الأوربيين، وحالة لا أمن، والخوف خاصة في بعض المناطق البعيدة قليلا عن المنطقة التي عرفت عمليات مسلحة» (A.O.M Novembre, 1954:10).

كانت الثورة الجزائرية بمثابة صاعقة على الاستعمار الفرنسي رغم وجود تقارير حذرت من استعدادات مشبوهة جارية لا تبشر بالخير في الجزائر. أشارت هذه التقارير إلى وجود جهات تعمل سرا، وحسب ما قدمه الوشاة من الجزائريين المتعاملين مع الجهاز الأمني المعروف بمصلحة الربط للشمال الإفريقي (Service des Liaisons Nord Africaine) الذي خلف سنة 1948 مركز الاستعلام والدراسات (Centre D'Information et Etude)، ثم أصبح يعرف بمكتب شؤون الأحوال المحلية (BASL)، فإن جميع الأخبار أكدت باقتراب الثورة وإن كانت الجهة الواقفة وراء هذه التحركات هي غير معروفة حسب التقارير العامة باستثناء جناح اللجنة الثورية للوحدة والعمل(CRUA) وبعض الشخصيات المؤسسة للحركة. لقد وصفت التقارير عناصر جيش التحرير الوطني بالعصابات المنسوبة لقدماء المنظمة الخاصة، وذكرت أنهم من

المسلمين ومن كل الأصول، متابعين قضائيا ومعروفين، سجلوا حضورهم على الحدود الشرقية من العمالة في ناحية سوق اهراس وباتنة.(A.O.M Octobre, 1954:2).

حسب التقارير الفرنسية فإن ثورة نوفمبر لم تكن معزولة ولا مجرد حركة مسلحة فقط بل كانت فلسفة ذات جذور في أعماق النفسية الجزائرية التي كانت تتميز بالتمزق الداخلي والاجتماعي (تيزي ميلود، 2011 :136). وحسب التقارير فإن نحو 300 شخص لوحظوا في شهر أكتوبر في تبسة وسوق اهراس حسب مصلحة شرطة المعلومات العامة (PRG)، وأن عصابة منهم قامت يوم 23 أكتوبر بالهجوم على سيارة للدرك الفرنسي، كما سجلت عدة اعتداءات قام بها الوافدين تمثلت في 6 هجومات على الضيعات، 17 اعتداء على الأشخاص، 6 عمليات اختطاف، 13 اعتداء للحصول على السلاح والمؤن الغذائية، و7 اعتداءات ضد أعوان الأمن وهذا فقط في القطاع القسنطيني (A.O.M Novembre, 1954:9-10). ولطمأنة المعمرين المعزولين في الأرياف الشرقية، كشفت التقارير نفسها أن مصالح الشرطة والدرك كثفت من دورياتها في إقامة الحواجز على جميع الطرقات لتوفير مزيدا من الأمن للمعمرين، كما أشارت أن المعمرين في سطيف وبجاية تذكروا ماحدث في شهر ماي 1945، وانتقد الكثير منهم سياسة الحكومة الفرنسية والإدارة الاستعمارية في الجزائر على التخاذل في التعامل مع هذه الأحداث(A.O.M Novembre, 1954: 2-3).

عند الإعلان عن الثورة اختفت البعض من التسميات السابقة المتعلقة بالجزائريين من قاموس الاستعمار والمعمرين كتسمية الأهالي (Les Indigenes)، المسلمون (Les Musulmans)، وحلت محلها وبسرعة تسمية الفلاقة (Les Fellagas)، والخارجين عن القانون(Les Hors la Loi)، والوحوش(Les Sauvages)، وأضداد الفرنسيين (Les Anti-Français). كما كانت عمليات جيش التحرير الوطني تنعث بالإرهاب (Le Terrorisme)، وبـ (Les évenements de l'Algérie)، أما العمليات العسكرية الفرنسية كانت توصف بالتهدئة(Pacification)، كل هذا كان بالطبع مقصودا لتضليل الرأي

العام الفرنسي والدولي. ومن جهة أخرى أراد الاستعمار إظهار قوته الردعية ليوهم خصومه أنه مازال يتمتع بسلطته وشرعيته على الجزائر، وأي معارضة أو خروج عن الطاعة فما هي إلا مساسا بأمن فرنسا العام.

وإضافة إلى هذا قامت الإدارة الاستعمارية باستقطاب النواب الجزائريين الموالين لها وجعلتهم يدافعون عن مصالحهم كطبقة برجوازية مميزة، حتى ظنوا أن الثورة ستقضي على أحلامهم وعلى ما حققته لهم الإدارة الاستعمارية من مزايا مقابل الخدمات التي قدموها لها، لهذا قام رواد هذه الحركة بتصريحات مضادة للثورة واتهموها باستعمال العنف في البداية. ولربما بعد نضال سياسي استمر لعقود، يمكن الحكم أن فشل مساعي النواب هي مرآة عاكسة لفشل الإدارة الاستعمارية، لأن التعويل عليها والصبر على تجاوزاتها دون إنصاف، جعل هذه الأخيرة تعتقد أن بفضل نواب الموالاة يمكن حكم الجزائر مدة أطول بدون حرج أو ضغط بسبب مسالمتهم لها، ولهذا كانت المجالس المنتخبة عاجزة في تحقيق المساواة بين النواب الجزائريين والفرنسيين في الهيئتين الانتخابيتين فما بالك مساواة الإدارة الاستعمارية بين الجزائريين والمعمرين في الحقوق الأخرى. (محمد بكار، 2014-2015: 337).

هكذا أثبتت الإدارة الاستعمارية أنها لا تكترث لما يحدث للجزائريين حتى ولو أدى بهم الأمر إلى نشوب حرب أهلية بينهم. وفعلا حدثت المواجهة وتمت عملية تصفية عدة شخصيات برلمانية مثل: الشريف بن حبيلس، وعدة قياد، وباشاغاوات مثل: الآغا العربي لخضر والآغا سعدي سعيد في باتنة والباشاغا تيطح في الميلية. (جمعة بن زروال، 2011-2012: 270). وعن أسباب التصعيد والتصفية إنما ترجع إلى بروز باشاغاوات وقياد في عدة مناطق تواطئوا مع الاستعمار، وكانوا بمثابة أعين وجواسيس، وأحدثوا عدة مشاكل لمناضلي جبهة التحرير الوطني بالقبض عليهم وتعذيبهم وحتى تصفيتهم...(جمعة بن زروال، 2011-2012 :250).

- رد فعل الإدارة الاستعمارية من الثورة حسب التقارير السرية:

قبل اندلاع الثورة التحريرية كان الاستعمار الفرنسي قد ألحق الجزائر بصفة نهائية بفرنسا في تشريعاته، وأن غالبية فروع أحزاب اليسار الفرنسية كانت ترى أن أمر الجزائر بالنسبة لها لا يعتبر مشكلة كولونيالية (Mohammed Harbi, 1998 :25). لقد كان أول سؤال طرحته الإدارة الاستعمارية على نفسها هو من المسؤول عن الثورة وهذه الأحداث؟.

لقد تشابهت آراء المسئولين الفرنسيين عند حديثهم عن الثورة الجزائرية، فكثير منهم لم ينتظر هذه اللحظة إذ أرجعوا العمليات الأولى لجيش التحرير الوطني إلى تواطؤ خارجي، وكان قصدهم من ذلك اتهام مصر لاستضافتها المسجونين الفارين من المنظمة الخاصة كأحمد بن بلة، ومحمد خيضر، وحسين آيت أحمد، وأحمد محساس. أما بعض الصحف المعروفة فقد تجاوزت السياسيين في التضليل لما اعتبرت ما حدث هو عنصرية الجزائريين للفرنسيين، وكتب روبير بونيه(Robert Bony) من جريدة (L'Aurore) الصادرة يوم 5 نوفمبر 1954 يرد على العمليات الثورية ليوم 1 نوفمبر 1954:« الفاعلون مسلحون ومسيرون من الخارج (Mohammed Harbi, 1998:25) ».

ومن جهته، عاتب السيد قارو (J.M.Garraud)، صحفي الجريدة الفرنسية (Le Figaro) يوم 2 نوفمبر الجامعة العربية وقادة الثورة الجزائريين المتواجدين بالعاصمة القاهرة بالضلوع وراء اندلاع ثورة أول نوفمبر، كما نبه بلاده بوجود عناصر غير معروفة وراء هذه المؤامرة لا تعرف فرنسا هويتهم، ووجب إسقاط القناع عنهم وكشفهم في يوم ما (Mohammed Harbi, 1998:26).

وفي يوم 5 نوفمبر داخل اجتماع اللجنة الداخلية صرح وزير الداخلية فرانسوا متران أنه لا مجال للتفاوض مع الخارجين عن الطاعة(Bernard Droz, Evelyne Lever, 1982 :62). ومن جهتهم انتهز الغرب الأوربي فرصة اندلاع الثورة لتجعل من أول نوفمبر جبهة من جبهات المواجهة بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي. هكذا اتفق الجميع على الحكم المسبق في ضلوع يد الخارج يوم 1

نوفمبر 1954، وهناك من اعتبره حلقة من مسلسل الصراع بين الشرق والغرب(Mohammed Harbi, 1998 :26) .

أما داخل غرفة المجلس الوطني الفرنسي، حاول رئيسها جر النواب الجزائريين إلى الإقرار بفرنسية الجزائر، لكن النائب الاشتراكي القسنطيني، مصطفى بن با أحمد من فدالية النواب، استنكر في تصريح له لصحيفة (L'Humanité) ومجلة (France Observateur) ممارسة التعذيب المفرط في محافظات الشرطة وسجن الجزائر العاصمة.(Droz, Evelyne Lever, 1982:62 Bernard)

وفي الجمعية الوطنية بتاريخ 12 نوفمبر، وجه بيير منديس فرانس (Mendes France) التهمة لمصر، واقترح على هذا البلد التوقف عن دعم الثوار الجزائريين مقابل الحصول على مساعدة معتبرة... (Mohammed Harbi, 1998 : 26)، لكن المبادرة العربية أثمرت بتخصيص الجامعة العربية مبلغ 40 مليون لتنظيم الثورة حسب الأرشيف المطبوع المتضمن للتقارير السرية للجيش البري الفرنسي الموجود بمركز أرشيف ولاية قسنطينة (A.W.C, 1990 :530).

وإذا اعتبر البعض من الصحفيين مثل بيير ألبين-مشلان (Pierre Albin-Michel) أن هجومات أول نوفمبر ليست لها البصمة المصالية في أيامها الأولى(Mohammed Harbi, 1998: 26)، وهناك من وقف مؤيدا للثورة وضد إقحام مصالي الحاج فيها، حيث وجب الاستغناء عنه لكون أن الشمس تبزغ دون الاحتجاج إلى ديك... وأن الثورة الجزائرية انتصرت دون أن يرجع الفضل في ذلك لميصالي الحاج(يحي بوعزيز، 2003 :117). وآخرون كان لهم رأي آخر بسجن مصالي الحاج خلال الأسبوع الأول من نوفمبر ظنا أنه وراء إعلان الثورة، ومنهم وزير داخلية فرنسا آنذاك فرنسوا متران، وكان وراء عزله أسباب للأسف لم تشر إليها التقارير الفرنسية التي هي بحوزتنا.

وبطلب من الإدارة الاستعمارية في الجزائر وصلت تعزيزات عسكرية لتضاف إلى 56500 رجل الموجودين في

الميدان، حيث وصل تعداد جنود الجيش الفرنسي في الجزائر خلال شهر فيفري 1955 إلى 83000 رجل بدون احتساب فرقة القومية (هنا بمعنى المرتزقة الجزائريين(Mohammed Harbi,1998: 30)). هكذا تغيرت الأمور والمعطيات داخل المستعمرة بحكم الانتظار وقضى اندلاع الثورة الجزائرية على كل آمال الحكومة الفرنسية التي كانت تعتقد أن سيطرتها على الجزائر التي تقع موقع القلب من الشمال الإفريقي سيمكنها من توجيه قواتها لضرب كلا من حركتي المقاومة الشعبية بتونس ومراكش من قاعدتها الآمنة بالجزائر. (فتحي الديب، 2003 :53). وبهذا تكون فرنسا قد عملت على إنشاء (قوة مسلحة محلية)، وتنظيم الإدارة والاقتصاد مما يتفقان مع هذا الانشغال الأعظم، وتزويد الجزائر بأجهزة مناسبة موالية لفرنسا ويختلق نظام سياسي واجتماعي يتعارض مع أهداف جبهة التحرير الوطني وتطلعات الشعب الجزائري، قبل حصوله على الاستقلال بوقت طويل. وهكذا تم تلغيم الجزائر عند نهاية الفترة الاستعمارية(عبد الحميد براهيمي،24:2001).

وفي يوم 5 نوفمبر 1954 حل حزب الحركة من أجل انتصار الحريات من باب التدابير التي اتخذتها السلطات الفرنسية حتى ولو كانت تعلم عدم وجود رابطة بين الثورة وقادة الحزب الموجودين في باريس(Mohammed Harbi, 1998 :31) وأوقفت عدد كبير من المسؤولين والمناضلين التابعين للحزب. (Hafid Khatib, 1991 :47)

وحسب المعلومات المؤكدة منذ شهر أبريل 1954، أن مدير الجهاز الأمني الفرنسي فجور (Vaujour) كان على علم أن شيء ما يدبر في الخفاء. فالتقارير التي كان يستلمها من العملاء التابعين لمديريته أشارت أن هناك تدريبات من قبل فرق تنتمي إلى الشمال الإفريقي في مصر (Mohammed Harbi, 1998:31).هكذا اتضح أن السرية في الإعداد للثورة قد انتصرت على الأجهزة المخابراتية الفرنسية المترصدة لحركة المناضلين الجزائريين داخل وخارج الوطن.

ومن بين التدابير الأخرى التي اتخذتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية بعد نجاح ثورة نوفمبر من أجل التخفيف من أثر الصدمة التي تعرضت إليها وتعرض لها المعمرين هي القيام بتشجيع النشاط الانقسامي في الجزائر قصد تعطيل انتصار حرب التحرير. (يحي بوعزيز، 2003: 145) إلى جانب هذا أكدت الوثائق والتصريحات وحتى الجرائد الفرنسية تعمد السلطة الاستعمارية السكوت عن ما اقترفته الحركة الوطنية الجزائرية التابعة للجناح المصالي من تجاوزات وخروقات في صفوف من انضموا إلى ثورة نوفمبر لتكريس الفتنة والتناحر بين الإخوة(محمد بكار، 2017: 69). وفي السياق نفسه حرص الاستعمار على ترك الغموض وزرع الشكوك لما اشتد الصراع بين أنصار المصالية ومناضلي جبهة التحرير الوطني وحتى مصالي الحاج لم يطلق سراحه إلا بعد تولي ديغول رئاسة فرنسا عام 1958، مما فتح باب التأويل، وبقيت الاتصالات بين الحكومة الفرنسية والمصاليين مجرد لقاءات غير رسمية تثير الإثارة والتفرقة وبعيدة عن المفاوضات الرسمية لما يخدم الثورة والقضية الوطنية (محمد بكار، 2017: 69-70) ولم يتبق من المعجبين بمصالي والمدافعين عنه إلا الصحافيين والمفكرين والمقربين إلى رياسة الحكومة الفرنسية.. ولهذا مدلول واضح.(يحي بوعزيز، 2003: 116) .

- العنف العسكري وتقارير مصلحة الربط للشمال الإفريقي:

حسب تقارير مصلحة الربط للشمال الإفريقي لشهر نوفمبر 1954، فإن الجزائريين الذين قتلوا في هذا الشهر بلغ عددهم 52 شهيدا، كما بلغ عدد الجرحى 27 جريحا، وعدد السجناء 86 سجينا. (A.O.M Novembre, 1954:12). أما تقارير شهر ديسمبر فأحصت 17 قتيلا، و3 جرحى، و59 سجينا من حانب الجزائريين دائما. وفي ما تعلق بالأوربيين فقد بلغ عدد القتلى في شهر نوفمبر 20 قتيلا، و43 جريحا. وفي شهر ديسمبر بلغ عدد القتلى 22 قتيلا، 17 جريحا (A.O.M Décembre, 1954:16) وهذه الإحصائيات تخص عمالة قسنطينة فقط دون احتساب العمالات الأخرى.

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 946- 984.

وفي العمالة نفسها تشير التقارير أن ما بين شهري نوفمبر وديسمبر، استنطق 3036 جزائري، وأوقف 824 منهم، أما السلاح المحجوز منذ 1 نوفمبر 1954 حتى 2 جانفي 1955 فكان على النحو التالي: 164 بندقية قتال، 1534 بندقية صيد، مسدسات مختلفة 505، 1611 ذخيرة حرب، 1420 ذخيرة لبنادق صيد، 214 رصاصة مسدسات، قنبلة يدوية واحدة، 3 علب بنادق، مسدس واحد لتحديد المكان، 55 مفجر ديناميت، 29 فتيل للمتفجرات، 26 مادة متفجرة، 46 هياكل قنابل، بوصلتان، 1355 قنطار من المؤن الغذائية (A.O.M Décembre, 1954:16).

وعلى غرار هذه الأرقام ذكرت تقارير مصلحة الربط للشمال الإفريقي(SLNA) أن نواب المجلس الجزائري خصصوا عدة جلسات أيام:16، 24، 25، 26 نوفمبر لدراسة مسألة العمليات الثورية، واقتراح حلول وإجراءات لتحقيق الأمن والسلام في الجزائر الفرنسية(A.O.M Novembre, 1954:17). وعقد اجتماع يوم 15 أكتوبر بقسنطينة ترأسه الحاكم العام ليونارد (Leonard)، والجنرال (Poyer) والمقيم العام الفرنسي بتونس، حيث درسوا ما يجب اتخاذه من تدابير لفرض الأمن على الحدو الجزائرية-التونسية. ومن جهته زار وزير الداخلية الفرنسي متران عمالة قسنطينة للإطلاع على الوضع يومي 21-22 أكتوبر، كما زار مدينة باتنة وعنابة. (A.O.M Novembre, 1954:17).

وبلغت الدعاية للثورة منزلة خاصة لدى الجزائريين، حيث سجلت التقارير ما بين 7-8 ديسمبر 1954 وجود كتابات على الجدران حملت شعار:« ستخرج فرنسا من الجزائر- حرروا الجزائر»، كما سجلت عملية جمع تبرعات لحساب عائلات الخارجين على القانون (الثوار) والمسجونين السياسيين نظمت مع بداية شهر ديسمبر، وبيعت بطاقات في سرية تحمل صورة ثلاث جنود مسلحين (مغربي وتونسي وجزائري) يوجدون وراء إمرأة بسطت راية خضراء مع هلال.(A.O.M Décembre, 1954 :3).

وأشارت التقارير أن عدة تدابير اتخذتها الإدارة الاستعمارية للحد من نشاط الثوار في شهر أكتوبر بوضع حزام أمني من قبل

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 946- 984.

فرق شرطة التدخل (CRS)، والدرك، والجيش، أتوا كلهم من المتروبول وانتشروا على كامل الحدود الجزائرية-التونسية، وفي الأماكن الحساسة (AOM Décembre, 1954: 3-4). وحسب تقرير مصلحة الربط للشمال الإفريقي (SLNA)دائما، فإن حصيلة شهر نوفمبر شهدت قتل 58 شخص، وجرح 27، وسجن 212 كلهم من الجزائريين. ومن جانب عناصر أمن الاحتلال: قتل 20 شخص، وجرح 43 آخر، لهذا بدأ العنف الاستعماري يعرف انتهاكات ومعاملات غير إنسانية. كل هذا إنما يدل على أن الإدارة الفرنسية كانت تعلم بوجود حركة غير عادية في الشرق الجزائري بدون تحديد فحواها، والمسئولين عنها، فالثورة انطلقت فعلا، وكانت تنتظر الإعلان الرسمي لها يوم 1 نوفمبر، بينما سجل الاستعمار تاريخا أسود بارتكابه عدة مجازر، واستخدامه سلاحا محظورا دوليا لقمع الثورة في عامها الأول، ومن أجل إثبات وجوده غير المشرف لفرنسا مهما كانت الحجج، والأرشيف دون الخروقات والتجاوزات المرتكبة خلال الثورة، وتحتاج الوثائق إلى من يستخدمها لفضح السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.

الخاتمة:

من خلال ما سبق يتضح أن جماعة المنظمة الخاصة اتخذت استعداداتها حتى تنطلق الثورة في آجالها المحددة، لكن الأجهزة الأمنية الفرنسية اكتشفت الأمر، إلا أنها لم تستطع فك لغز المناضلين الذين نظموها أو حتى تحديد يوم انطلاقتها. كانت الحدود الجزائرية التونسية قد عرفت حركة غير عادية بوفود المجندين الجزائريين والعرب، وانطلقت الثورة مبكرا في عمليات غير منظمة أربكت المعمرين والإدارة الاستعمارية شهري أوت وسبتمبر 1954 مما أوحى أن أشياء ستقع في الجزائر في القريب العاجل. ومن جهتها تمكنت جبهة التحرير الوطني من الدعاية إلى الثورة بفضل تجنيد جميع الجزائريين سواء تعلق الأمر بجمع المساعدات المالية أو فتح مكاتب تمثيلية للجبهة بالخارج خاصة مكتب القاهرة بمصر الذي كان له الفضل في تفعيل الآلية السياسية وذلك باعتراف الجامعة العربية والدول العربية المستقلة بالقضية الجزائرية، حيث كان لابن

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 946- 984.

بلة ومحساس وبقية المناضلين المتواجدين هناك الفضل الكبير في الدعاية للثورة كما جاء في تقارير مصلحة الربط للشمال الإفريقي(SLNA)، ودورهم في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في شهر مارس 1954.

لكن الانطلاقة الرسمية جاءت يوم الفاتح من نوفمبر عبر عمليات شملت القطر الجزائري وإن كان توقيت بدايتها متباين كما ذكرته تقارير مصلحة الربط للشمال الإفريقي (SLNA) خلال عملية مدينة الحروش التابعة آنذاك لدائرة سكيكدة التي انطلقت يوم 31 أكتوبر على الساعة 22 و50 دقيقة، واستهدفت الاستيلاء على سلاح حارسي المنجم أي قبل الاتفاق على الساعة صفر من يوم أول نوفمبر، وقاد العملية كوفي عبد الله وهو ذو سوابق مع العدالة الفرنسية، ومنخرط في حزب الشعب الجزائري.

لقد عارض الاستعمار الفرنسي هذه الثورة بشدة، ووقف في وجهها مند البداية، حيث راهن على القوة لحل مسألة الثورة والثوار، وسخر جميع إمكانياته من أسلحة وجنود، لهذا كانت حصيلة القتلى والجرحى والموقوفين مرتفعة من الجانب الجزائري.

لقد استطاعت الثورة الاحتفاظ بالطابع السري لتحقيق النجاح وهو الشيء الذي أكدته تقارير مصلحة الربط للشمال الإفريقي (SLNA)، فالثورة فاجأت السياسيين والعسكريين الفرنسيين في الجزائر وفرنسا، ونظرا لكون أن الجزائر كانت من بين المستعمرات المفضلة، رفض الاستعمار الفرنسي الثورة قبل اندلاعها لهذا كشفت التقارير المذكورة تجنيد الاستعمار المزيد من العسكريين للقضاء عليها قبل الإعلان عن بيان أول نوفمبر 1954 وذلك بتطويق الجهة الشرقية للبلاد بحزام أمني محكم، كما لاحقت قوات الاحتلال فرق الإسناد التابعة لها بإقامة المحتشدات ومضاعفة الاعتقالات واتباع سياسة قمعية ردعية لتخويف الجزائريين، لكن جميع مساعي الاستعمار تعطلت بفضل شمولية الثورة وسريتها، ولم يتمكن الاستعمار رغم إمكانياته ومساعيه القمعية غير الإنسانية بلوغ قادة الثورة في الأشهر الأولى سواء في الداخل أو الخارج وهو فعلا سر نجاح ثورة شعب تطلع للاستقلال.

المراجع:

- جمعة بن زروال،(2011-2012)، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

- فتحي الديب، (1990)، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة.

- عبد الحميد براهيمي، (2001) ، في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- ع.ح. ابراهيم، (2001)، في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- محمد بكار، (2014-2015)، نواب الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1919-1956، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس.

- محمد. بكار، (2017)، الصراع التاريخي بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية، مجلة كان التاريخية، عدد35، مارس، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت: 67-73.

- ميلود تيزي،(2011)، أهمية النقاش السياسي والاختلاف الإيديولوجي في بلورة فكرة الثورة الجزائرية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، عدد 03، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس: 133-148.

- يحي بوعزيز، (2003)، الاتهامات المتبادلة بين ميصالي حاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

- A.O.M Août, (1954), Préfecture de Constantine, Service de Liaison Nord Africaine, Rapport Mensuel d'Information sur l'Activité Musulmane dans le département de Constantine

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 946- 984.

- A.O.M Septembre,(1954), Préfecture de Constantine, Service de Liaison Nord Africaine, Rapport Mensuel d'Information sur l'Activité Musulmane dans le département de Constantine.

- A.O.M Octobre, (1954), Préfecture de Constantine, Service de Liaison Nord Africaine, Rapport Mensuel d'Information sur l'Activité Musulmane dans le département de Constantine.

- A.O.M Novembre, (1954), Préfecture de Constantine, Service de Liaison Nord Africaine, Rapport Mensuel d'Information sur l'Activité Musulmane dans le Ddépartement de Constantine.

- A.O.M Décembre, (1954), Préfecture de Constantine, Service de Liaison Nord Africaine, Rapport Mensuel d'Information sur l'Activité Musulmane dans le Département de Constantine.

- A.W.C, (1990), La Guerre d'Algérie par les Documents :Les Portes de la Guerre(1946-954), Tome 2, Sous la direction de Jean-Charles Jaufffret, préface du Général Robert Bassac, Rapport sur Le moral (Extrait), Division de Constantine, Etat Major 19emeCord d'Armée, 2eme Bureau, Service Historique de L'Armée de Terre, Vincennes.

- Bernard Droz, Evelyne Lever(1982), Histoire de la guerre d'Algérie :1954-1962, Edition du Seuil, Paris.

-Hafid Khatib, (1991), 1er Juillet 1956: L'Accord FLN-PCA, Office des Publications Universitaires, Alger.

-Mohammed Harbi, (1998), 1954, La Guerre Commence En Algérie, Editions Complexe, Bruxelles.

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 946- 984.

للإحالة على هذا المقال:

ـ محمد بكار، (2021)، « التقارير السرية لمصلحة الربط للشمال الإفريقي SLNA واندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 في الجزائر». **المواقف**، المجلد: 17، العدد: 01، جويلية 2021، ص. ص 964- 984.